المعهد الدنماركي لحقوق الانسان يدرب اساتذة جامعتي البصرة وذي قار

الناصرية- حسين كريم العامل

اتاح المعهد الدنماركي لحقوق الانسان فرصاً جديدة لتأهيل ورفع كفاءة اساتذة جامعتي البصرة وذي قار.

وذكر عميد كلية الاداب بجامعة ذي قار ميثم حنظل شريف ان بروتوكولاً وقع بين الطرفين نص على تدريب الاساتذة الذين يقومون بتدريس مادة حقوق الانسان والحريات في السنة القادمة في جامعتي البصرة وذي قار.وأشار الى ان الدورات ستقام في بغداد اذا تحسن الوضع الامني والا فانها تقام في احدى البلدان المجاورة للعراق خلال فترة العطلة الصيفية الحالية.

وأوضح ان وفداً من الجامعة زار العاصمة الدنماركية كوبنهاكن واطلع على فعاليات اسبوع حقوق الانسان في الدنمارك وتابع طريقة تدريس المادة ومناقشة مفردات منهج حقوق الانسان من خلال نموذج التجربة الدنماركية، كما جرى الحديث عن الخصوصية العراقية في الاستفادة من تجارب البلدان المتقدمة في تطبيق التجربة الديمقراطية.

وقال ان وفداً شارك فيه هو وعدد من الاساتذة زار كوبنهاكن واستمع الى محاضرات خاصة بطرق التدريس الحديثة لمناهج حقوق الانسان التي كانت تتركز في اغبلها على الجانب العملي من خلال دراسة الممارسات اليومية في مجال تطبيق مبادئ حقوق الانسان وكيفية الاستفادة من الجولات الميدانية في تفعيل المنهج الدراسي، مشيراً الى الاهتمام بآراء الطلبة وطروحاتهم في معالجة المشاكل الاجتماعية التي تحصل في المجمعات السكانية والدروس التي تهتم بتفعيل وتطبيق مناهج حقوق الانسان والحريات في الحياة اليومية من خلال دراسة امكانية الاستفادة من تجارب دول عديدة يرتبط المعهد معها ببروتوكولات تعاون.وعن المراحل التي سيشملها تدريب هذه المادة قال شريف:

- ستدرس مادة حقوق الانسان ومادة الحريات الديمقراطية للمرحلة الاولى والثانية لتحل محل الثقافة القومية وقد تم استثناء المرحلة الثالثة نتيجة الزخم الحاصل في الوحدات الدراسية فيها.

أما المرحلة الرابعة فهي لم تكن مشمولة بدراسة هذه المادة من السابق.. وقد باشرت ٩٠٪ من الجامعات بتدريس مادتي حقوق الانسان والحريات الديمقراطية من العام الماضي. وأقر مجلس جامعة ذي قار تدريس هذه المادة في جميع الكليات في العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وسيتم رفد جامعتي ذي قار والبصرة بالمناهج الخاصة لحقوق الانسان.

رئيس الرابطة العراقية لتجارة المواد الغذائية يطالب بدور في تنفيذ عقود البطاقة التموينية

بغداد / المدى

دعا رئيس الرابطة العراقية لتجارة المواد الغذائية السيد علي عزيز الوحيد إلى أن يكون للشركات العراقية الخاصة حصة أكبر من العقود الخاصة بمفردات الحصة التموينية وأن يكون للرابطة دور استشاري في فحص نوعيات المواد ومناشئها.

وقال الوحيد في تصريحه لـ(المدى) إن الرابطة تأسست بهدف تعزيز الأداء الاقتصادي والاجتماعي لهذه الشريحة، لذلك فإنها إحدى منظمات المجتمع المدني المسجلة في العراق، ولها تمثيل في دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة وفي لجنة الرقابة الصحية في وزارة الصحة ولجان أخرى في أمانة بغداد ولها اتصالات مع دائرة الكمارك والتقييس والسيطرة النوعية والضريبة وبعض المصارف الحكومية والأهلية، إضافة إلى اتحاد الغرف التجارية العراقية واتحاد الصناعات العراقية واتحاد رجال الأعمال العراقي وجمعيات ومنظمات اقتصادية فاعلة داخل العراق.

وأضاف أن للرابطة حضوراً مهماً خارج العراق من خلال المؤتمرات واللقاءات والمعارض أبرزها ملتقى الشراكة العراقية العربية في البحرين الذي عقد في شهر آذار من هذا العام وتبنى طروحات الرابطة في بيانه الختامي. كما شاركت الرابطة في نشاطات الاتحادات التجارية العربية والأجنبية وكان آخرها المشاركة في المعرض الذي نظمه اتحاد الغرف التجارية والصناعية التركية في مدينة أظنه في شهر حزيران الماضي وحققت فيه الرابطة نتائج عملية مثمرة.

وأوضح رئيس الرابطة أن هناك العديد من الأهداف والفعاليات التي استهدفتها الرابطة وحققتها بالفعل، وفي مقدمتها تأسيس شركة الروابط العراقية المساهمة الخاصة لتكون الجهة الاستثمارية التي تسهم من خلالها الرابطة في دعم تجارة المواد الغذائية في العراق وإيجاد فرص استثمارية مهمة لأعضائها من التجار والإسهام في تنفيذ عقود وزارة التجارة وغيرها.وأشار إلى أن الرابطة تعمل على إنشاء سوق عصري للجملة خاص بتجارة المواد الغذائية وهو ما تفتقده الساحة العراقية حالياً، ومن المقرر أن يقام السوق وفق أرقى مواصفات تخزين المواد الغذائية. وإنشاء ساحات خزن وفنادق ومطاعم وبنوك وخدمات يحتاجها المتعاملون في مثل هذه الأسواق، خاصة الوافدين منهم من خارج البلاد.

وقال إن هناك إقبالاً كبيراً من تجار المواد الغذائية من مستوردين ومصدرين وتجار جملة تقدموا للانتساب إلى الرابطة التي تعمل على افتتاح فروع لها في عدد من المحافظات كالموصل والبصرة والسليمانية.

وأعلن عن مشاركة الرابطة في نشاطات اقتصادية مهمة في إيران نهاية الشهر الجاري والكويت خلال أيلول القادم وعدد من النشاطات التي ستعلن تفاصيلها لاحقاً.

التيار الإسلامي في الكوت يعقد ندوة لمناقشة بناء الإنسان والمجتمع والدولة

واسط / جبار بجاي:

عقد التيار الإسلامي الديمقراطي في مدينة الكوت ندوة موسعة تحت شعار (كيفية بناء الإنسان والمجتمع والدولة) كرست لمناقشة الاستعدادات المتخذة حول الانتخابات ودور الأحزاب الوطنية والحركات السياسية في بناء الإنسان العراقي الجديد في ظل مجتمع تسوده المحبة والوحدة الوطنية.

وتم خلال الندوة التي شارك فيها السيد محمد عبد الجبار الشبوط الناطق الرسمي للتيار الإسلامي الديمقراطي والسيد باقر الشوكي ممثل مؤسسة الثقلين في واسط استعراض دور الفرد في بناء الدولة الحديثة.

وقدم الشبوط إيضاحات عن طبيعة الحزب وعلاقته بالأحزاب والحركات الدينية في المحافظة وكيف تسهم معاً في بناء وترصين الجبهة الداخلية وحفظ الأمن والنظام وبناء عراق ديمقراطي مزدهر في ظل الوحدة الوطنية.. مشيراً إلى ضرورة تأمين متطلبات جميع الأحزاب السياسية لممارسة الحياة الديمقراطية بعد سقوط واندحار نظام الحزب الواحد.

وافتتح على هامش الندوة المعرض الأول لثورة الرابع عشر من تموز لمجموعة من فناني المحافظة الذي ضم (٦٠) لوحة فنية تشكيلية مستوحاة من واقع المجتمع العراقي إضافة إلى لوحات عن التصميم الطباعي على الكمبيوتر للفنان بسام الخناق.

وتخلل الحفل الذي حضره عدد من ممثلي الأحزاب والحركات السياسية والدينية في المحافظة كلمة عن الفن والحداثة والتنمية وبناء العراق الجديد كما ألقيت كلمات وقصائد تشيد بثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ المباركة.

المنظمات والاحزاب استولت على الابنية في المثنى ومسؤول محلي يحذر من المسؤوليات القانونية

المثنى- عدنان سمير

اشتكى مدير التخطيط العمراني في محافظة المثنى يحيى محمد جواد من عدم وجود قرارات تجبر الاحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والعوائل على اخلاء المقرات الابنية والحكومية والحزبية التي استولت عليها.

وقال المسؤول المحلي لـ(المدى) ان هذه المنظمات والعوائل استولت على مقرات حزب البعث المنحل وبعض بنايات الدوائر الحكومية مباشرة بعد سقوط النظام السابق وما زالت تشغلها وأغلب هذه الجهات وضعت لافتات على واجهات هذه البنايات تؤكد استيلائها عليها. وقد تجد احدى البنايات اشترك في الاستيلاء عليها منظمات وعوائل في الوقت نفسه.

ونصح جواد شاغلي تلك الابنية بتخليتها من تلقاء انفسهم، لان الوزارات والمؤسسات التي تعود اليها الابنية بدأت تصدر قرارات بالتخلية، وقد تترتب على المستولين عليها حقوق نتيجة هذا التصرف.

وقال ان الوزارات المعنية بدأت بوضع خطط لتأهيل البنايات المتروكة من اجل استغلالها واستثمارها بما يخدم المواطنين، مشيراً الى عدم وجود بنايات لمراكز الشرطة وبعض الوحدات الادارية في المحافظة التي استولت العوائل والمنظمات على بناياتها، اضافة لاستيلاء هؤلاء على فندق ودار استراحة تابعين للادارة المحلية وتشغلها حالياً احدى الحركات السياسية.

وحذر مدير التخطيط العمراني في المثنى من وجود تجاوزات حتى على الشوارع في الاحياء السكنية وتأسيس وفتح محال تجارية واقامة أبنية سكنية تجاوزاً على أراضي هذه الشوارع مما يعرض المتجاوزين الى المساءلة القانونية.

وطالب كل الذين يرغبون في البناء الى التقدم للجهات المختصة والحصول على اجازات البناء اللازمة تلافياً لأية مخالفات.

منظمة الانماء للمتقاعدين تطالب بمساواة راتب المتقاعد مع الموظف

بغداد- المدى

دعت منظمة الانماء العراقية غير الحكومية للمتقاعدين الحكومة المؤقتة الى اصداء قرارات تنص على مساواة راتب المتقاعد مع سلم رواتب الموظفين من خلال احتساب الراتب التقاعدي على اساس قانون التقاعد العراقي رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ النافذ اضافة الى احتساب الشهادة الدراسية ومدة الخدمة.

ودعت المنظمة في تصريح صحفي مؤخراً الى شمول المتقاعدين العسكريين بنفس الضوابط.

وقالت المنظمة في تصريحها ان هذا الحق القانوني والشرعي يتماشى مع قوانين الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين العسكرية وهي كلها ما زالت نافذة حتى الان، اضافة الى ان هذا الحق يتماشى مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان وخاصة المادتين ٢و٢٥ اللتين نصتا على وجوب مراعاة الدولة ذات السيادة او اذا كان البلد تحت الوصاية او الاحتلال ان تتكفل حياة المواطنين الامنية والعيشية بما يكفل لهم حق العيش بكرامة وتوفير مستوى من المعيشية كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية للمواطن ولاسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية.

وقالت ان حيفاً وقع بحق شريحة المتقاعدين الذين يصل تعدادهم مع عوائلهم الى ثلث المجتمع تقريباً.

من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

شهد العراق خلال العقود الأربعة المنصرمة أبشع انتهاك لحقوق الإنسان تمثلت في حرمانه من حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية وتراجعاً كبيراً في نظام القيم والتقاليد الاجتماعية وأماتة المجتمع المدني ومؤسساته وعسكرة المجتمع وتحول جهاز الدولة إلى جهاز (بوليسي) استخباري قمعي عمل على إخضاع الأفراد لخدمته. والآن بعد كل هذه السنين العجاف كيف يمكن أن نؤسس لنظام يحمي حقوق الإنسان؟ وهذه مهمة كبرى ملقاة على عاتق العراقيين والمختصين منهم بحقوق الإنسان سواء كانوا مدنيين أم رسميين.

المحامي / حميد طارش الساعدي

مفاهيم ومبادئ عامة

ولكي نؤمن الأرضية الصالحة لازدهار حقوق الإنسان يفترض إشاعة المفاهيم والمبادئ التي في ظلها تزدهر هذه الحقوق ويمكن تناولها كالآتي:

١- تأمين ممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية لجميع الأفراد.

٢- تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع.

٣- (الحرية لي ولغيري) وحق غيري في أن يعارضني ويعمل على أن تفوز نظرته.

٤- القبول بمبدأ التعددية وقبول الرأي المخالف.

٥- اتخاذ القرار السياسي على وفق الأسلوب الديمقراطي أي بتصويت الأغلبية عليه وخضوع الأقلية للقرار واحترامه.

٦- الحق في تأسيس الأحزاب السياسية والانتماء إليها وحرية الرأي والتعبير والإعلام وممارسة الشعائر الدينية ورفض جميع أنواع القمع السياسي والفكري والطائفي.

٧- ضمان حقوق الأقليات القومية والدينية والأثنية والطائفية.

٨- تحقيق المساواة الاجتماعية التي هي شرط لتحقيق المساواة القانونية والسياسية وبدونها تبقى الديمقراطية السياسية حكراً لطبقة دون أخرى.

أهداف مستقبلية

لقد رأى الجميع كيف شوه حكم صدام مفاهيم الديمقراطية فصنع برلماناً صورياً وانتخابات صورية محسومة النتائج سلفاً وأشاع ثقافة الاستبداد السياسي والرأي الواحد وحكم الفرد المطلق، وهذا يحتم علينا بأن نضع مرجعية للديمقراطية في العراق الجديد نؤمن لها النجاح والحماية من اختطافها من (قائد ضرورة ملهم جديد) وخير مرجعية لذلك هي قيم ومبادئ حقوق الإنسان، وهذه الأخيرة تتطلب وضوح الأهداف الستراتيجية لها والعمل على تحقيقها ويمكن تناولها كالآتي:

١- لحقوق الإنسان سلطة أخلاقية، وقوة إلزام أدبية على المستوى الدولي وهي غير قابلة للتسييس والانحياز والمساومة.

٢- الالتزام الكامل بجميع المعاهدات والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والعمل على تنفيذها وإدماجها في القوانين الوطنية.

٣- العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية عن طريق الوسائل المختلفة، الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، أنواع الفنون، مناهج التربية والتعليم في المدارس والكليات، برامج الأحزاب السياسية، نشاطات مؤسسات المجتمع المدني، المحاضرات والندوات وغيرها.

٤- إبراز حقيقة وجود حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية وتقاليد المجتمع العراقي وتراثه وتفنيد الصفة الغربية عنها مما يثير الشبهات بشأنها ومن ثم محاربتها.

٥- توفير نظام لحماية الفرد من جميع أنواع الانتهاكات من خلال قضاء نزيه وكفء ومستقل.

٦- تطوير قدرات وخبرات العاملين في مجالات الرصد والمساعدة والحماية والتنسيق.

٧- التأكيد على نبذ السلوكيات والممارسات التي توحشت بسبب تسلط النظام القمعي وحروبه الخارجية ونزاعاته الداخلية.

برنامج لحقوق الإنسان

يهدف البرنامج إلى الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والكشف عن وجودها في الشريعة الإسلامية وقيم وتقاليد المجتمع وذلك لمنع أية معارضة لها أو فرضها بصورة قسرية على المجتمع وهذا البرنامج يتضمن:

١- إجراء دراسة ميدانية لواقع حقوق الإنسان واحتياجاتها والإمكانات المتوفرة.

٢- إجراء دراسة علمية لأسباب انتهاكات حقوق الإنسان حتى يتم معالجة هذه الأسباب.

٣- ربط حركة حقوق الإنسان العراقية بحركة حقوق الإنسان العالمية بغية تفعيلها.

٤- التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان للاستفادة من خبراتها في هذا المجال.

٥- السعي في إلغاء التشريعات التي تتضمن انتهاكات حقوق الإنسان.

٦- السعي إلى إعطاء دور فعال لمنظمات حقوق الإنسان المحلية من حيث الضغط على الحكومة ومطالبتها باحترام حقوق الإنسان وتأمينها.

٧- العمل على إصدار تشريع يجرم العنف السياسي وأي تمييز قائم على أساس الدين أو القومية أو الطائفية أو الجنس.

٨- مطالبة الدول المانحة والمؤسسات غير الحكومية التي تقدم المنح المالية، أن تكون هذه المنح مشروطة باحترام حقوق الإنسان من قبل الحكومات التي تتلقى الدعم المالي في العراق.

٩- أن تتعهد الأحزاب السياسية علناً بالتزامها الكامل باحترام حقوق الإنسان وأن تضع هذه الحقوق في برامجها السياسية.

١٠- أن يتصف العاملون في ميدان حقوق الإنسان بالحيدة والتجرد وعدم الإنحياز.

١١- أن لا تكون منظمات حقوق الإنسان واجهات لأحزاب سياسية أو شخصيات سياسية لغرض أهدافها السياسية.

١٢- إقامة مشروعات محددة تعالج قضايا حقوق الإنسان، كمشروع حملات لمكافحة التعذيب أو التدريب على مناهضة العنف السياسي والتمييز العنصري أو القومي أو الطائفي.

١٣- أنشطة التدريب والتعليم والإعلام والتربية، هي ضرورة أساسية لنشر ثقافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٤- التركيز على تحقيق الهدف (تحسين وحماية وتعزيز حقوق الإنسان) وليس على مدى النجاح في إتقان الوسائل المستخدمة.

البنية التحتية لحقوق الإنسان

لا يمكن لحقوق الإنسان أن تتعزز بدون إرساء بنية تحتية سليمة لحقوق الإنسان وتتمثل هذه البنية بالوسائل التالية:

أولاً: القانون الوطني / يجب أن يتضمن جميع الاتفاقيات والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتكمن ضرورة هذه المسألة الآن بعد نص قانون إدارة الدولة الانتقالي على تمتع العراقي بجميع الحقوق التي نصت عليها الاتفاقيات والصكوك الدولية.

وتتمكن الدولة والمجتمع من حماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال رفع مهارة العاملين بواسطة التدريب، وإيجاد آلية للتأثير على المنتهك والضحية من خلال خلق قيم رادعة للمنتهك.

ثانياً: أعدت الأمم المتحدة خطوطاً عريضة لخطة عمل وطنية للتربية على حقوق الإنسان، كما جاءت في تقرير قدمه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان للجمعية العامة في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٧ وهي:

١- تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها من خلال توفير الأنشطة التربوية لكل أعضاء المجتمع.

٢- تعزيز حقوق الإنسان بوصفها حقوقاً عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة بما فيها الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحق في التنمية.

٣- إدماج حقوق المرأة في كل جوانب الخطة الوطنية بوصفها جزءاً من حقوق الإنسان.

٤- الاعتراف بأهمية التربية على حقوق الإنسان بالنسبة للديمقراطية والتنمية المستدامة وسيادة القانون والبيئة والسلام.

٥- الاعتراف بدور التربية على حقوق الإنسان من حيث أنه دور استراتيجي في منع انتهاكات حقوق الإنسان.

٦- تشجيع تحليل مشاكل حقوق الإنسان المزمنة والناشئة، بحيث يساهم هذا الأمر في إيجاد حلول متسقة مع معايير حقوق الإنسان.

٧- تكوين معرفة ومهارات لاستخدام صكوك وآليات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية الخاصة بحماية حقوق الإنسان.

٨- تمكين الجماعات والأفراد من تحديد احتياجاتهم على مستوى حقوق الإنسان وكفالة تحقيق ذلك.

٩- تطوير منهج تعليمي على المعرفة والتحليل النقدي ومهارات للتحرك من أجل تقدم حقوق الإنسان.

١٠- تعزيز البحث وإعداد مواد تعليمية وتربوية تساند هذه المبادئ العامة.

١١- تكوين بيئة تعليمية خالية من الحاجة والخوف والتي تشجع المشاركة، والتمتع بحقوق الإنسان والتنمية الكاملة لشخصية الإنسان.

ثالثاً: آليات تعويض وإعادة تأهيل الضحايا ومعاقبة المنتهكين

انتهاكات حقوق الإنسان لا تنتهي وتخلف ضحايا قد لا يستطيعون ممارسة حياتهم بشكل طبيعي، خاصة ضحايا التعذيب، وهنا يجب إيجاد مراكز تأهيل لهؤلاء الضحايا وأمثالهم وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يجب محاسبة الذين انتهكوا حقوقهم.

رابعاً: الخطة الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان

حيث أن حقوق الإنسان تغطي جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، فإن هذا يفترض وجود خطة وطنية لتعزيز حقوق الإنسان ضمن نشاطات الدولة الأساسية ويفترض في هذه الخطة أن تشتمل على الضمانات القانونية المطلوبة لتمكين الأشخاص من التمتع بحقوقهم، والتواصل مع الجمهور وتوجيه انتباههم إلى قضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والعمل على تطوير الهيئات القضائية لتصبح مستقلة ونزيهة ومختصة وتطوير إجراءاتها لتصبح علنية وسريعة من أجل إنصاف ضحايا انتهاك حقوق الإنسان وتعويضهم ومعاقبة منتهكي حقوقهم، وتوفير القنوات للتظلم والشكوى من سياسة الموظفين الرسميين والهيئات الحكومية بخصوص انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

خامساً: المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

وتمثل المعايير المحددة لمفاهيم حقوق الإنسان وتطبيقاتها والتي تجنب التفسيرات الخاطئة لحقوق الإنسان.

سادساً: حماية ناشطي حقوق الإنسان

غالباً ما يقع ناشطو حقوق الإنسان في خصومات مع السلطات التنفيذية للدول نتيجة عدم مراعاة حقوق الإنسان واحترامها، ويمكن ان تؤدي هذه الخصومات إلى تهديد حياتهم بالخطر، لذا يجب التأكيد على توفير الحماية المناسبة لهؤلاء الناشيطن.

آليات حماية وتعزيز حقوق الإنسان

١- نشر معلومات وتقارير دورية وخاصة عن الانتهاكات.

٢- منظمات حقوق الإنسان المحلية ومؤسسات المجتمع المدني ودورها في فضح الممارسات الخاطئة.

٣- لجان الرقابة والمتابعة في مؤسسات الدوائر العدلية والحقوقية الرسمية والشعبية.

٤- شبكات التضامن الدولية.

٥- جماعات الضغط المحلية والدولية.

٦- التدريب والتعليم يولد وعياً عالياً بالمسؤولية الأخلاقية للحفاظ على الحقوق الإنسانية للبشر.

٧- المقررون الخاصون ومجموعات العمل الخاصة ولجان تقصي الحقائق.

٨- رسائل الاحتجاج.

٩- منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.